الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/37/NRU/1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 December 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18–29 كانون الثاني/يناير 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

ناورو

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. ولا تنطوي التسميات المستخدمة على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو لسلطاتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- تقدم جمهورية ناورو ("الجمهورية") تقريرها الوطني الخاص باستعراضها الدوري الشامل الثالث في مجلس حقوق الإنسان. وفيما يخص الوفاء بالتزاماتها وبالمسائل الواردة في الاستعراض الدوري الشامل الثاني، أحرزت الجمهورية تقدماً كبيراً وهي في طريقها لمواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان ومعاهداتها وبروتوكولاتها. وبذلك، تهدف الإصلاحات القانونية إلى تحسين السياسات والقوانين والنظم الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في الجمهورية وإعمالها وحمايتها.

الإصلاحات التشريعية

2- أحرزت الجمهورية تقدماً كبيراً نحو الإصلاح القانوني منذ عام 2016، فيما يتعلق بإدراج أحكام معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها في قوانينها المحلية. وهذه المعاهدات هي *اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*. وترد بعض الإصلاحات التشريعية الهامة في المرفق 3 من التقرير.

3- وتواصل الجمهورية بناء قدراتها ومواردها لتحفيز تعزيز المؤسسات وتهيئة بيئات تمكينية تزيل التحديات وتشجع الإنجازات من أجل تحسين تنفيذ الحقوق والحريات الأساسية وإعمالها بموجب الجزء الثاني من *دستور ناورو*.

أولاً- المنهجية

ألف- الرصد الوطني والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

4- تعمل وزارة العدل ومراقبة الحدود بالتعاون مع الوزارات التالية:

- وزارة الشؤون الداخلية؛
- وزارة شؤون المرأة؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتجارة؛
- القضاء؛
- وزارة التجارة والصناعة والبيئة؛
- وزارة تغير المناخ والقدرة على التكيف؛
- وزارة العدل ومراقبة الحدود؛

لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وشواغلها. وعلاوة على ذلك فإن هذه الوزارات هي الوزارات الرئيسية المعنية بالمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الجمهورية.

5- وقد نشر قسم حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل ومراقبة الحدود خطة تنفيذ توصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل (المرفق 4).

باء- الوكالة الرئيسية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين

6- تتولى وزارة العدل ومراقبة الحدود مسؤولية التنسيق وإعداد التقرير الخاص بالاستعراض الدوري الشامل. وخطة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل مصفوفة للأنشطة الحكومية مستمدة من قائمة توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ وهي تقترح توجيه وكالات وإدارات معينة من حيث الأنشطة ذات الصلة.

7- وتُترجم خطة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل إلى نموذج خطة تنفيذ التوصيات المحددة للإدارة وتُعمَّم لتيسير تتبع الوضع على كل إدارة. ومن المتوخى أن توجه هذه الخطة إعداد الخطط التشغيلية السنوية ومقترحات المشاريع الجديدة بحيث يحظى تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل بدعم مالي من خلال عمليات الميزانية الخاصة بكل إدارة.

8- وفي البداية، أُجرِيت المشاورة الإلكترونية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في الاستعراض الدوري الشامل من خلال البريد الإلكتروني لأنها حدثت وسط العمليات المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-19).

ثانياً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة

ألف- التنفيذ الكامل للتوصيات

الامتثال لالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات - التوصيتان 85-22 و85-20

إدراج أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين المحلية - التوصيات 85-23 و85-25 و85-37 و86-4

9- انضمت الجمهورية إلى اتفاقية حقوق الطفل في 27 تموز/يوليه 1994. وقدمت الدولة في كانون الثاني/يناير 2016 تقريرها الأولي المتعلق باتفاقية حقوق الطفل إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية حقوق الطفل، وأجري بشأنه حوار بناء في جنيف، سويسرا، في آب/أغسطس 2016.

10- وانضمت الجمهورية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 23 حزيران/يونيه 2011 دون أي تحفظات أو إعلانات. وقدمت الدولة في نيسان/أبريل 2016 تقريرها الأولي إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة. وأُجري الحوار البناء لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن ناورو في جنيف، سويسرا، في أيلول/سبتمبر 2017.

11- وتُرجمت التوصيات الواردة من الملاحظات الختامية المنبثقة عن الحوارات البناءة لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى خطة تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل وخطة تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتقوم بتنسيقهما وحدة حماية الطفل ووزارة شؤون المرأة، على التوالي. والمصفوفات وثائق حية شبيهة بخطة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل يجري تحديثها من خلال إجراءات الرصد والتقييم لتسهيل جهود التنفيذ والتتبع، مما يزيد من فعالية التزامات الإبلاغ بموجب المعاهدات.

12- وقدمت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة توصيات بذلت بموجبها جهود لتوضيح اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إطار مجموعات مختلفة[1].

13- ومن المقرر أن يقدم التقرير المفصل للجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2021، ويتم بعد ذلك تناول جميع التفاصيل المادية لهذا التنفيذ.

إنشاء نظام لحماية الطفل - التوصيتان 85-31 و86-62

14- أُنشِئت وحدة حماية الطفل في تموز/يوليه 2014؛ وأُنشِئت في البداية ضمن خدمات دعم الأسرة والمجتمع في وزارة الشؤون الداخلية. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أصبحت وحدة قائمة بذاتها. وقد كُلِّفت بمهامها قانونيًا في حزيران/يونيه 2016 مع إصدار *قانون حماية الطفل ورفاهه لعام 2016*.

15- وبمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نُشر *دليل الإجراءات المتعلقة بالسياسات والممارسات والإبلاغ في مجال حماية الطفل* لتوجيه موظفي حماية الطفل من خلال مسار الإبلاغ والمسار العملي الوارد في **المرفق 6** والمتبع في حالة شكوى تتعلق بإساءة معاملة طفل أو بإهماله.

16- وتعمل وحدة حماية الطفل بالتعاون مع وحدة العنف المنزلي التابعة لقوة شرطة ناورو من أجل تنسيق تقييم رفاه الطفل ومسار التحقيق الجنائي في حالات الاعتداء على الطفل أو إهماله.

وضع أطر قانونية لحماية المرأة من العنف الجنساني والمنزلي والجنسي - التوصيات 86-6 و86-7 و85-41 و85-42 و85-44

17- تم سن قانون العنف المنزلي وحماية الأسرة لعام 2017 في 1 حزيران/يونيه 2017[2].

18- وتوجد مذكرة اتفاق بين وحدة العنف المنزلي ووزارة شؤون المرأة لتأكيد الشراكة مع قوة شرطة ناورو من خلال الخدمات التي تقدمها وكالاتها المختلفة من أجل تحسين التنسيق والمشاركة حيثما كانت الولايات مترابطة بالعملية.

19- ووسّع قانون الجرائم لعام 2016 نطاق حماية المرأة من الجرائم الجنسية من خلال توسيع تعريف "الاغتصاب" ليشمل جريمة "الاغتصاب الزوجي"[3]. وزادت العقوبة على الجرائم الجنسية أيضاً عدة أضعاف، وكذلك الحد الأدنى للأحكام القانونية[4]، وتقييد الحق في الإفراج بكفالة إلى حين المحاكمة.

تعزيز دور المرأة في صنع القرار وفي الأدوار القيادية - التوصية 85-36

20- تم تنسيق برامج القيادة التحويلية من خلال إدارة الشؤون الداخلية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في عملية صنع القرار. ومنذ عام 2016، كانت 3 نساء بين أعضاء البرلمان، وهو ما يمثل تحسناً بعد أن كان العدد امرأة واحدة بشكل مستمر ثم امرأتين في البرلمان التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين. وإحدى البرلمانيات وزيرة في الحكومة والأخرى عضو قوي جداً في المعارضة.

21- وقد أُنشئت فرقة العمل المعنية بالانتخابات لمناقشة تقرير المراقب الذي نشره عن الانتخابات البرلمانية العامة في عام 2016 الفريق المراقب الذي أشرف على العملية الانتخابية آنذاك[5].

22- وعُدِّل في عام 2019 القانون الانتخابي لعام 2016 للسماح باستقالة شخص يشغل منصباً رسمياً في الخدمة العامة في غضون 5 أيام من تاريخ إصدار الأمر بإجراء انتخابات فرعية أو عندما يتم حل البرلمان قبل انتهاء مدة ولايته التي هي 3 سنوات. وقد أزال هذا التعديل الأثر السلبي على دخل الأسرة الناتج عن القانون السابق الذي كان يشترط الاستقالة قبل الانتخابات بثلاثة أشهر.

23- وفي المادة 4 من هذا القانون، خُفضت رسوم الترشُّح تخفيضاً كبيراً لتشجيع مزيد من المرشحين والخيارات الديمقراطية. وقد أتاح ذلك فرصاً لمشاركة مزيد من المرشحات في الانتخابات.

24- وحدث تحول في تعيين الإناث في الأدوار القيادية للخدمة العامة والمشاركة في منظمات أخرى على النحو المبين في المرفق 7.

تعزيز خطة العمل الوطنية للمرأة - التوصية 86-3

25- عقدت أول *قمة نسائية وطنية في ناورو* في 27 و28 أيار/مايو 2019، وجمعت كل نساء وفتيات المجتمع اللائي أردن الحضور، ونساء في مناصب قيادية ومناصب اتخاذ قرار بارزة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ورائدات أعمال، ونساء في مجال الرياضة. وإعلان تُمانو هو الوثيقة الختامية التي تمخضت عن القمة. وشمل هذا الإعلان مناقشة *تنقيح خطة العمل الوطنية للمرأة*[6].

تحسين ظروف مركز المعالجة الإقليمي للمنقولين: التوصيتان 87-12 و87-30

26- ترد الأطر القانونية المتعلقة بمركز المعالجة الإقليمي في المرفق 8. ويُشار إلى اللاجئين وطالبي اللجوء باسم المنقولين.

27- ومركز المعالجة الإقليمي "مركز مفتوح". ففي المراحل الأولى من إنشاء المركز في عام 2013، كان من الضروري إنشاء "مركز مغلق" لأغراض الفحص الصحي والأمن الوطني. ويُشغَّل المركز المفتوح منذ عام 2016 ويتمتع المنقولون بنفس الحرية أو الحقوق أو المزايا التي يمارسها أو يتمتع بها مواطنو ناورو أو المقيمون فيها، بما في ذلك عدد كبير من الجاليات المغتربة.

28- ويكمل المركز المفتوح أيضاً ما يسمى "المستوطنات المجتمعية". ويعني ذلك أمرين. أولاً، يمكن للمنقولين أن يبتعدوا عن مراكز المعالجة الإقليمية ويعيشوا في المجتمع المحلي. ثانياً، تُقرَّب هذه المستوطنات من مجتمع ناورو لإتاحة اندماج المنقولين وشعورهم بالانتماء المجتمعي. وعلى مر السنين، تعايشت الطائفتان وتفاعلتا مع بعضهما البعض على أساس يومي. ويعيش المنقولون والناورو أيضاً علاقات غرامية ولديهم أسر وأطفال.

29- ووُظِّف المنقولون في إدارات حكومية بالغة الأهمية، أربعة في وزارة العدل، واثنان في الهجرة، وواحد في البرلمان، واثنان في إدارة كبير الأمناء. وكان عدد أكبر بكثير يعملون في القطاع الخاص، بما في ذلك في عمليات مركز المعالجة الإقليمي نفسه.

30- وكان أحد الأهداف الأساسية لمركز المعالجة الإقليمي ولا يزال، إلى جانب معالجة طلبات ملتمسي اللجوء، إيجاد سبل بديلة للتسوية. وقد اضطلع بذلك بنجاح كبير. وقد غادر 428 لاجئاً لإعادة توطينهم في الولايات المتحدة، و7 في كمبوديا، و5 في كندا، و1 في سويسرا، و1 في النرويج.

31- ولطالما كانت رفاهية المنقولين أولوية من الأولويات، وفي مخطط الخدمات المقدمة إليهم، وفر ذلك مقدمو الخدمات التجارية "هوست إنترناشيونال"، و"خدمات كانستراكت إنترناشيونال"، و"إيغيغو سوليوشنز كوربوريشن". وتقدم هذه الكيانات الخدمات الإنسانية إلى المنقولين.

32- وعدلت الحكومة قانون جوازات السفر لعام 2011 للسماح للاجئين بالسفر خارج الجمهورية. وأعدت وثيقة سفر خاصة للمنقولين الذين وُفرت لهم الحماية بموجب القانون. وتُعطى وثيقة السفر مجاناً للمنقولين[7].

33- وقد حقق بعض اللاجئين دخلاً كبيراً من تسيير أعمال تجارية في الجمهورية. وفي الواقع، يرغب البعض في البقاء في ناورو لمواصلة أعمالهم التجارية. وسجل 78 لاجئاً شركات خاصة منذ عام 2016، ويعمل العديد منهم في إطار شراكة مع سكان محليين.

34- وسُـــمح لأطفال المنقولين ارتياد المدارس في ناورو. والتعليم في ناورو مجاني، ويتمتع هؤلاء الأطفال بنفس الامتياز. وشـمل ذلك الطلاب الذين التحقوا بمدرســة ناورو الثانوية، التي لديها برنامج لولاية كوينزلاند، أستراليا. ويسمح ذلك لطلاب السنة 12 بالحصول على الدخول المباشر إلى الجامعة في أستراليا.

35- وتقدم الجمهورية العلاج الطبي المجاني لمواطنيها وكذلك للمنقولين في مستشفى وعيادات جمهورية ناورو. وبالإضـافة إلى ذلك فإن الخدمات الصـحية والطبية الدولية كيان تجاري تشـارك فيه أسـتراليا لتقديم الخدمات الصحية المجانية إلى المنقولين. وفي الحالات التي لا يتوفر فيها العلاج، يمكن للمنقولين الحصول على خدمات رعاية طبية مجانية في إطار عملية الإحالة الطبية إلى الخارج في تايوان وبابوا غينيا الجديدة وأستراليا. وقد أُحيل ما مجموعه 982 منقولاً من خلال إجراء الإحالة الطبية إلى الخارج.

36- وفي عامي 2017 و2018، تم التوصـل إلى اتفاق بين قوة شـرطة ناورو، ووزارة العدل ومراقبة الحدود، وقوة الحدود الأسـترالية وشـركات الأمن المتصـلة بها لتتمركز وحدات من قوة شـرطة ناورو مؤقتًا في مناطق محددة من المناطق التي توجد فيها مراكز المعالجة الإقليمية من أجل السـماح بفتح تحقيقات مسـتقلة في مزاعم الجرائم المرتكبة. وأجريت تحقيقات في عين المكان بشـأن الأحداث الإجرامية التي نشأت. ومع تراجع عدد الحالات، نُقلت الوحدة بصفة دائمة إلى قوة شرطة ناورو باعتبارها الوكالة المركزية لإنفاذ القانون.

37- ويُبلَّغ عن الشكاوى المقدمة من الأشـخاص المنقولين، سـواء ضـد شـخص منقول آخر أو ضـد أشخاص آخرين، وتقوم الشرطة بالتحقيق فيها. وفي إحدى الحالات، وُجهت إلى عضو سابق في البرلمان تهمة الاعتداء على لاجئ وأدين في الاسـتئناف لدى المحكمة العليا[8]. وبالمثل، تم التحقيق مع بعض المنقولين ووُجِّهت إليهم تهم تتعلق بجرائم بموجب قوانين الجمهورية.

38- والعودة الطوعية المشـمولة بالمسـاعدة لطالبي اللجوء واللاجئين خيار متاح لجميع المنقولين. وتسعى الجمهورية إليها بنشاط مع المنظمة الدولية للهجرة[9].

39- ويتألف مركز المعالجة الإقليمي من مرفقي إقامة لطالبي اللجوء وأربعة مسـاكن للاجئين. ومنذ عام 2013، انخفض عدد المنقولين انخفاضـاً كبيراً من 834 1 إلى 146 بعد أن تقدم معظمهم بطلبات وقُبِلت طلباتهم في إطار برنامج الهجرة إلى الولايات المتحدة، ونقل كومنولث أسـتراليا آخرين إلى أسـتراليا لأسـباب قانونية أو طبية أو للم شـمل الأسـرة. ومن المتوقع أن ينخفض عدد هؤلاء السـكان إلى الصـفر بحلول منتصف عام 2021.

40- واعتباراً من عام 2016، فُصِـلت مسـؤولية مركز المعالجة الإقليمي عن وزارة العدل ومراقبة الحدود بإنشـاء وزارة شـؤون التعددية الثقافية لتنفيذ التزام الحكومة بموجب اتفاقية اللاجئين وغيرها من القوانين. وهي مسؤولة فقط عن مركز المعالجة الإقليمي ومجتمع المنقولين.

41- وتخضـع شركات الأمن المتعاقد معها للعمل في مرافق مركز المعالجة الإقليمي لتدريبات محددة تشمل توعية اللاجئين وطالبي اللجوء لتوفير حماية أمنية كافية.

42- وقد تم الحفاظ دائماً على معايير عالية للنظافة منذ بدء مركز المعالجة الإقليمي، بل زاد ذلك خلال وباء كوفيد-19 لحماية الزبائن والموظفين من أي مخاطر صحية وعدوى.

43- وكذلك تُستخدم الآن مبانٍ ذات جدران صلبة بدلاً من الخيام كمساكن للمنقولين.

الحفاظ على حقوق المحتجزين في المركز الإصلاحي – التوصية 85-48

44- المركز الإصلاحي هو المرفق الذي يودع فيه الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن. والإطار التشريعي للمركز الإصلاحي هو قانون الخدمة الإصلاحية لعام 2009 ولوائح الخدمة الإصلاحية لعام 2020 (المرفق 9). وكبير موظفي المؤسسات الإصلاحية هو الرئيس.

45- ويتراوح عدد النزلاء في المركز الإصلاحي بين 30 و40 شخصاً في أي وقت من الأوقات. وتنص المادة 32 من قانون العدالة الجنائية لعام 1999 على إنشاء مجلس الإفراج المشروط. ويزاول المجلس نشاطه وقد تمت التعيينات الأخيرة في نيسان/أبريل 2020. وهو يقوم بعمله وقد بدأت جلسات استماع مجلس الإفراج المشروط بالنسبة للسجناء المحكوم عليهم بمدة طويلة.

46- وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم نقل المركز الإصلاحي من مقاطعة يارن إلى مبناها الجديد في مقاطعة مينغ. والمركز الإصلاحي مجهز فيما يخص الدخول إليه أو الخروج منه أو التنقل في داخله لتلبية احتياجات حركة الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية، وهو بذلك يفي بالشروط المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوجد في المركز أيضاً فضاء مفتوح للسجناء للالتقاء بالزوار وممارسة الأنشطة الترفيهية التي تشمل برامج تلفزيونية حية. وترد في **المرفق 10** قائمة بالأحكام المتعلقة بالسجناء.

47- وهناك قيود على أنواع برامج إعادة التأهيل التي يمكن تنفيذها وبالتالي يتم الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) صيد الأسماك، الذي يكمل أيضاً الغذاء الصحي في المركز؛

(ب) بمساعدة حكومة جمهورية الصين (تايوان)، أدخل المركز الإصلاحي ما يلي:

'1' زراعة الخضروات؛

'2' تربية الدواجن من أجل البيض؛

'3' تربية الخنازير،

التي تكمل الغذاء وتضمن غذاءً أكثر صحة للسجناء.

48- ويرتب السجناء المقابر ويرتبونها في جميع أنحاء البلد، وينظفون المدارس وجنبات الطرق وغير ذلك من المباني الحكومية. ويساعد ذلك السجناء على الخروج من المركز المغلق. ويزور المركز الإصلاحي بشكل روتيني:

(أ) القاضي المقيم، الذي يتمتع بحرية تلقي الشكاوى من السجناء؛

(ب) الخدمات الصحية والطبية.

49- وتعتزم الجمهورية تقديم برامج تعليمية وبرامج تدريبية أخرى قائمة على المهارات، على وجه الخصوص، لمعالجة قضايا المجرمين الشباب. وتُعزى الصعوبة إلى عدم وجود عدد كاف من الأشخاص المهرة أو المدربين للاضطلاع بهذا البرنامج التعليمي أو التدريبي. غير أن الحكومة ملتزمة بخفض عدد نزلاء سجونها وستنفذ تدابير أخرى للتعجيل بإعادة تأهيل السجناء، بما في ذلك المساعدة التقنية من هيئات الأمم المتحدة.

ضمان الاستقلال القضائي – التوصيات 85-47 و86-9 و86-10 و86-11 و86-14

50- يستند الأساس الدستوري في ناورو إلى مبدأ الفصل بين السلطات. فالسلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتستمد السلطة القضائية سلطتها من المادة 57 من الدستور[10]، وهو

تعديل تم في عام 2018 ليعكس بوضوح الفصل بين السلطات. وقد اعترف هذا التعديل الدستوري في عام 2018 صراحة باستقلال القضاء من خلال منح السلطة القضائية لمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا والمحكمة المحلية وأي محاكم أو هيئات قضائية أخرى.

51- ولا يختلف الهيكل الحالي للمحكمة عن هيكل أي عضو من أعضاء بلدان الكومنولث. ومستويات المحكمة الثلاثة هي:

(أ) محكمة الاستئناف في ناورو؛

(ب) المحكمة العليا؛

(ج) المحكمة المحلية، محكمة الأسرة؛

(د) الهيئة القضائية المعنية بتحديد مركز اللاجئ.

52- وفيما يلي موجز للتطورات:

(أ) إنشاء المحاكم بموجب قوانين مختلفة؛

(ب) محكمة الاستئناف في ناورو تحل محل المحكمة العليا في أستراليا؛

(ج) الأمن الوظيفي للموظفين القضائيين؛

(د) النص على الأحكام والشروط عن طريق اللوائح؛

(هـ) إنشاء هيئة للشكاوى القضائية؛

(و) إدارة وتتبع القضايا الرقمية، نظام تتبع القضايا – ورقة مرجعية سهلة الاستعمال، بما في ذلك الإيداع الإلكتروني؛

(ز) جلسات المحكمة الافتراضية؛

(ح) موقع شبكي قيد التنفيذ؛

(ط) ترتيبات ثنائية أو غيرها من الترتيبات مع بابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا وساموا ومشاركة مبادرة تعزيز القضاء في المحيط الهادئ؛

(ي) تنفيذ الإبلاغ القانوني؛

(ك) مسائل أخرى واردة في ملحق هذا التقرير بوصفها المرفقين 11(أ) و11(ب).

الاستماع إلى الطعون النهائية ضد إلغاء وثيقة السفر – التوصية 86-14

53- عُدل قانون جوازات السفر لعام 2011. وهناك عملية استئناف منصوص عليها في المادة 6 من قانون جوازات السفر (المعدل) لعام 2016. والقرارات التي يتخذها وزير مراقبة الحدود أو هيئة الاستئناف قرارات إدارية في طبيعتها. ولأي شخص ظلمته هيئة الاستئناف حرية تقديم طلب مراجعة قضائية لالتماس الانتصاف أمام المحكمة العليا، على غرار أي قرار إداري وشبه قضائي آخر صادر عن محكمة أو هيئة أدنى درجة. وللمحكمة العليا اختصاص إشرافي[11].

54- وهناك اختصاص منفصل للمحكمة يخولها سلطة إلزام المتهم بتسليم جواز سفره أو وثائق السفر الأخرى إلى المحكمة. وكثيراً ما يتم تسليم جوازات السفر بموجب هذه الأوامر.

55- وقد أُفرج عن جوازات سفر جميع الأشخاص الذين شاركوا في "قضية الشغب" وحصل بعضهم على جوازات سفر جديدة. ولأغراض التوضيح، تم الاستيلاء بأمر من المحكمة على جوازات سفر جميع الأشخاص الذين وجهت إليهم تهم بارتكاب هذه الجرائم.

56- وتعتزم ناورو اتخاذ خطوات إضافية بشأن وثائق السفر الخاصة بها من أجل إصدارها في شكل رقمي أو إلكتروني.

توسيع نطاق برنامج المدافع العام - التوصية 85-46

57- تم تقديم برنامج المساعدة القانونية بشكل غير رسمي منذ عام 2010. وقد أنشئ نظام قانوني للمساعدة القانونية في عام 2016 بموجب تعديل قانون الإجراءات الجنائية لعام 1972. وأنشئ رسمياً مكتب للمدافع القانوني العام يرأسه مدير. ومركز المدير متوافق مع مكتب مدير النيابة العامة، وإن كان أحدهما يدافع، من الناحية العملية، والآخر يلاحق. وقد جُعل قوام المكتبين متوافقاً حتى لا يتم تمكين مطلب المحاكمة العادلة الذي ينص عليه الدستور فحسب، بل يتم تحقيقه بالفعل.

58- وقد تم تنفيذ توصية اللجنة. ويضم مكتب المدافع القانوني العام حالياً خمس وظائف لممارسي المهن القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح قانون الإجراءات الجنائية (المعدل) لعام 2018 للمدافع القانوني العام بإطلاع ممارسي المهن القانونية الخاصة على أي مسائل قانونية. وهناك ميزانية لنفس الغرض قدرها 000 50 دولار. وتبلغ تكلفة تشغيل مكتب المدافع القانوني العام حوالي 000 350 دولار. وتُسنَد إلى مكتب المدافع القانوني العام أيضاً مسؤولية المثول في المسائل المتعلقة بالعنف المنزلي. وهو الآن يضطلع بالأعمال الجنائية والأسرية وبعض الأعمال المدنية وغيرها من الأعمال الاستشارية لفائدة الجمهور الذي لا يستطيع تحمل تكاليف خدمات ممارس قانوني. وبالإضافة إلى ذلك، فمكتب المدعي العام مكتب مستقل، وهو أمر راعته محكمة الاستئناف في ناورو في قضية الجمهورية ضد ماثيو باتسيوا وآخرين، الطعن الجنائي رقم 8 لعام 2018.

59- ولا يوجد أي قيد على تمثيل الأشخاص على أساس الجنسية. ففي قضايا كوفيد-19، مثل مكتب المدافع القانوني العام جميع الأشخاص الذين ألقي عليهم القبض أو وجهت إليهم تهم انتهاك القوانين ذات الصلة بكوفيد-19.

دعم الفريق العامل المعني بالمعاهدات - التوصية 85-27

60- أُنشئ الفريق العامل المعني بالمعاهدات في أواخر عام 2010. وانبثقت هذه الفكرة عن تقرير ناورو الأول للاستعراض الدوري الشامل الذي قدم قدراً كبيراً من التوصيات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

61- وفي عام 2017، أعيد تشكيل الفريق العامل المعني بالمعاهدات. فرئيسه هو وزير الشؤون الخارجية والتجارة. والعضوان الأساسيان في الفريق هما وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ووزارة العدل ومراقبة الحدود. وتُدرج ميزانية عمل الفريق العامل المعني بالمعاهدات في إطار ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتجارة وتنفذها الإدارات والوكالات المعنية فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية المختلفة التي تتولى كل إدارة مسؤوليتها.

62- وتتمثل ولاية الفريق فيما يلي:

(أ) ضمان تسجيل جميع الإجراءات التعاهدية للجمهورية بدقة وفي الوقت المناسب؛

(ب) رصد وإدارة امتثال الجمهورية لالتزاماتها التعاهدية، بما في ذلك تقديم التقارير؛

(ج) رصد التزامات الجمهورية على الصعيد الدولي فيما يتعلق بتقديم التقارير والامتثال لها، والتماس المساعدة التقنية الخارجية في إعداد التقارير عند الاقتضاء؛

(د) إعداد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمعاهدات وتقديم المشورة والتوصيات بشأنها.

63- وتتولى وزارة الشؤون الخارجية والتجارة مسؤولية الرصد المستمر لخطط التنفيذ وإدارة المشاورات. وتتولى وزارة العدل ومراقبة الحدود مسؤولية تقديم التحليل والمشورة القانونية بشأن المعاهدات وإدراج الالتزامات المتعلقة بالاتفاقيات/المعاهدات في القانون الوطني.

64- ويشكل الوفاء بمتطلبات الإبلاغ وتنفيذ الالتزامات المتصلة بالاتفاقية مسألتين من المسائل التي يواجهها الفريق العامل المعني بالمعاهدات والجمهورية عموماً. وتُعتبَر عدة التزامات منصوص عليها في الاتفاقيات مرهقة بالنسبة لدولة جزرية صغيرة. ومن ثم، فإن تقديم المساعدة في شكل دعم تقني ودعم على مستوى الهياكل الأساسية أمر ضروري. وسيكفل ذلك لمن يقعون في هذا النطاق إمكانية الاستفادة من هذه المرافق، وستمتثل الجمهورية بدورها لالتزاماتها.

65- ومن الضروري أيضاً الحصول على الموارد اللازمة لتقديم التقارير عن الالتزامات وتقديم الطلبات للمشاريع. ويكفل ذلك التماس الجمهورية للمساعدة وحصولها عليها لتكملة جهودها المبذولة للوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

باء- التنفيذ الجزئي للتوصيات

الامتثال لالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات - التوصية 85-22

66- انضمت الجمهورية إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 27 حزيران/يونيه 2012. ويجري حالياً إعداد تقرير عن الاتفاقية لأغراض تقديم التقارير بموجب المعاهدات.

67- وانضمت الجمهورية إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في 26 أيلول/سبتمبر 2012 وإلى بروتوكولها الاختياري في 24 كانون الثاني/يناير 2013. ويجري حالياً إعداد تقرير عن الاتفاقية لأغراض تقديم التقارير.

68- وتعمل الجمهورية حالياً على تطوير مواردها البشرية وقدراتها التقنية في آليتها الوطنية لرصد المعاهدات والاتفاقيات وتنفيذها والإبلاغ عنها ومتابعتها. وثمة حاجة إلى أن تُقدَّم المساعدة التقنية لهذا الغرض لمدة 24 شهراً على الأقل حتى يتم النظر في التقرير في جميع المجالات المختلفة للمعاهدات ذات الصلة حيثما كانت هناك حاجة إلى توصيات أو إجراءات للجمهورية.

تعزيز الجهود المتعلقة بتغير المناخ ومخاطر الكوارث - التوصيات 85-54 و85-55 و85-56 و85-53

69- تحتل الجمهورية مكانة رائدة في المنطقة في النهوض بمتطلبات اتفاق باريس للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي تضطلع بدور أساسي في بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ. وفي عام 2018، عندما استضافت ناورو اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، توصل قادة بلدان المنتدى إلى قرار مشترك هو إعلان بو. وكان أحد الإعلانات يتعلق بتغير المناخ. ولا يزال موقف ناورو من تغير المناخ موقفاً قوياً للغاية.

70- وشدد رئيس الجمهورية في خطابه **(المرفق 12)** أمام الأمم المتحدة في 26 أيلول/سبتمبر 2019 على تأثير تغير المناخ في المنطقة، وتأثيره أكثر على الدول الجزرية الصغيرة. ووسعت وزارة التجارة والصناعة والبيئة نطاق ولايتها وأحرزت تقدماً في الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار تغير المناخ.

71- وكانت الخطة الاستراتيجية لتغير المناخ من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره مشروعاً جارياً في إطار برامج مختلفة تنفذها شعب وزارة التجارة والصناعة والبيئة. وتركز المجالات ذات الأولوية على وضع سياسات تغير المناخ التي تشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين الوطنيين المناسبين والتعاون الدولي من خلال جماعة المحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز قدرة الجمهورية على الصمود والتكيف. ومع عمليات إغلاق الحدود الأخيرة المتعلقة بوباء كوفيد-19، اقتصر التنسيق مع النظراء الإقليميين والدوليين على الاتصالات عبر الإنترنت.

72- وأقر البرلمان قانون الإدارة البيئية وتغير المناخ لعام 2020. ويتناول الجزءان 8 و9 من القانون تحديداً مسألة تغير المناخ. ولا شك أن ذلك يتطلب من الحكومة الآن اتخاذ خطوات استباقية لتنفيذ كل ما هو ضروري لإنفاذ اتفاق باريس.

73- وأُنشِئت أيضاً وزارة جديدة للتعامل على وجه التحديد مع تغير المناخ، وهي وزارة تغير المناخ والقدرة على التكيف حسبما نُشر في الجريدة الرسمية 2020/704 **(المرفق 13)**.

74- وبرنامج "من حافات الجبال إلى الشعب المرجانية" مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد على تأهيل المجتمعات المحلية في تطوير وسائل مستدامة للمياه والغذاء وضمان سلامة الأسر المعيشية ونظافتها الصحية. وتشمل هذه الجهود ما يلي:

(أ) تركيب خزانات مياه للأسر المعيشية؛

(ب) تصميم حدائق منزلية للمطبخ لتزويد الذات بالخضروات والفواكه؛

(ج) إدارة النفايات من خلال تشجيع الأسر المعيشية على فرز القمامة إلى مواد قابلة للاشتعال ونفايات عامة ونفايات سماد عضوي.

75- وكجزء من برنامج "من حافات الجبال إلى الشعب المرجانية"، تشكل حملة "إيبن أومو" (حملة جزيرة بليزانت) عنصر الوعي المجتمعي الذي يهدف إلى تثقيف أفراد المجتمع المحلي بشأن آثار تغير المناخ التي تسبب الضرر البيئي، وندرة الغذاء، والآثار التي تتجلى في الزراعة في تدهور التربة، والتقلبات الجوية مثل الحرارة الشديدة، والشذوذ المدي في وتيرة المد والجزر العملاقة وتأثيرها على المناطق السكنية الساحلية، وعلاوة على ذلك حماية كل من البيئة البرية والبحرية.

76- ونسقت وزارة خدمات الطوارئ الوطنية أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتقليل والحد من مخاطر الكوارث أو أوجه الضعف من أجل تجنب الآثار الضارة أو المخاطر في السياق الواسع للتنمية المستدامة. وهذا جزء حاسم من ولايتها القانونية بموجب القانون الوطني لإدارة مخاطر الكوارث لعام 2016.

77- وتتألف الوزارة من دائرة الإطفاء في ناورو ووحدة الأرصاد الجوية والمد والجزر. وهي تعمل جنباً إلى جنب مع قوة شرطة ناورو، ووزارة الصحة والخدمات الطبية، ووزارة التجارة والصناعة والبيئة، ووزارة العدل ومراقبة الحدود، وشركة ناورو لإعادة التأهيل، ومكتب الرئيس لوضع إجراءات الحد من مخاطر الكوارث للأحداث ذات الصلة مثل المد والجزر العملاق، والجفاف، والحرائق، والتسونامي أو الحوادث الطبيعية أو الناجمة عن الإنسان. ومن الكوارث التي تستعد لها ناورو حالياً جائحة كوفيد-19.

78- وتعيش الجمهورية الآن حالة كوارث فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 حسبما أعلنه الرئيس في 16 آذار/مارس 2020 بموجب صلاحياته التي ينص عليها الجزء 6 من القانون الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. وقد وضعت وظائف القانون وعملياته على المحك أثناء حالة كوفيد-19 التي نحن بصددها. وأدى هذا القانون وإعلان حالة الكوارث من جانب الرئيس إلى وضع قوانين مختلفة للوفاء بمتطلبات منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من عدوى كوفيد-19. وكانت سياسة الحكومة الرامية إلى السيطرة

على الفيروس واحتوائه عند الحدود فعالة جداً. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تمكنت ناورو من منع وصول الفيروس إلى حدودها على الرغم من كون هذه الحدود مفتوحة مع بعض القيود.

79- وتتطلب الجمهورية حاليًا فحصاً إلزامياً لجميع المسافرين وفقًا للوائح إدارة مخاطر الكوارث الوطنية (إدارة آثار فيروس كورونا (كوفيد-19) وتقليلها إلى أدنى حد) لعام 2020.

80- ومولت الحكومة إقامة جميع الأشخاص في المساكن المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والفحص الصحي الإلزامي يومياً.

81- ويتمثل التزام الحكومة في ضمان توفير الضرورات الأساسية لسكان الجمهورية. ولهذا الغرض، استخدمت طائرات الشحن التابعة لشركة خطوط ناورو الجوية لنقل الأغذية والإمدادات الطبية عن طريق أستراليا أو فيجي.

82- وبالإضافة إلى ذلك، وُضِعت أيضاً قوانين مناسبة للسماح بشحن الأغذية وجميع الإمدادات الأخرى لإبقاء حياة الناس طبيعية قدر الإمكان. ويخضع قبطان السفن وطاقمها لاختبار طبي إلزامي. ويتم إفراغ السفن من البضائع بمجرد تطهيرها. وتكفل الجمهورية أيضاً حصول السكان على نظام نقل عادل من خلال سفن مستأجرة من خط الملاحة في ناورو.

83- وأثناء الإغلاق في فيجي، عملت وزارة خدمات الطوارئ الوطنية ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة معاً لضمان إعادة مواطنيها إلى أرض الوطن، ولا سيما عدد من أطفال المدارس. واستمر تعليم الأطفال في المدارس في ناورو وكذلك من خلال برامج على الإنترنت من فيجي ممولة من الحكومة.

84- وقد أدرجت هذه الأمثلة لإثبات التزام الحكومة وقدرتها على التعامل مع الكوارث. غير أن المساعدة التقنية والمالية مطلوبة لزيادة تطوير وسائل التصدي للأشكال الأخرى من الكوارث. ويجب ألا ننسى أن الأزمة الاقتصادية بعد جائحة كوفيد-19 تشكل مصدر قلق حقيقي.

تعزيز برامج الإدماج الاجتماعي - التوصية 85-52

85- أُجري في عام 2018 استعراض المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الرئيسيين *لاستراتيجية ناورو للتنمية المستدامة للفترة 2009-2025*. ووُضِعت في شكلها النهائي في عام 2019 بوصفها استراتيجية *ناورو للتنمية المستدامة للفترة 2018-2030* مع الرؤية الوطنية التالية، "مستقبل تساهم فيه الشراكات الفردية والمجتمعية والتجارية والحكومية في تحقيق نوعية حياة مستدامة لجميع سكان ناورو".

86- وحدد الاستعراض *"أهداف التنمية الوطنية"* التالية التي تستند أيضاً إلى *"أهداف التنمية المستدامة"* العالمية:

(أ) إنشاء حكومة مستقرة وجديرة بالثقة ومسؤولة مالياً؛

(ب) تحسين الصحة والرفاه؛

(ج) الحصول على تعليم جيد، رسمي وغير رسمي؛

(د) توفير خدمات اجتماعية وهياكل أساسية ومرافق محسَّنة؛

(هـ) تنمية اقتصاد قائم على مصادر إيرادات متعددة؛

(و) إصلاح وتعبئة أراضي المناجم من أجل استدامة سبل العيش والأنشطة الاقتصادية؛

(ز) تطوير الإنتاج الغذائي المحلي من أجل الأمن الغذائي.

87- واستراتيجية ناورو للتنمية المستدامة هي أساس جميع الخطط الاستراتيجية للإدارة، والخطط التشغيلية السنوية، ومقترحات المشاريع الجديدة التي تضمن توفير الخدمات العامة حقاً لسكان ناورو وخاصة أولئك الذين هم بحاجة إلى هذه الخدمات من خلال التمويل العام. وهي تسترشد بإطار الرصد والتنفيذ[12].

النهوض بالضمان الاجتماعي - التوصية 86-18

88- في عام 2018، بدأت حكومة ناورو نظام معاشات بموجب قانون التقاعد في ناورو لعام 2018. وتدير "خطة ناورو الكبرى" هيئة في نيوزيلندا لضمان الحفاظ على صناديق المعاشات التقاعدية للشعب. وتساهم الحكومة بوصفها صاحب عمل بنسبة 5 في المائة من مرتبات موظفيها في الصندوق. وتأتي نسبة 5 في المائة الأخرى من أجر الموظفين. ويشترط الصندوق دفع 10 في المائة من قيمة المرتب في صندوق المعاشات التقاعدية.

89- ويتم الحفاظ على الاستقرار المالي للجمهورية أيضاً من خلال الصندوق السيادي. وهو صندوق أنشئ في أستراليا. وتساهم في الصندوق كل من أستراليا ونيوزيلندا وتايوان والجمهورية.

90- وفي عام 2010، بدأت جمهورية الصين (تايوان) بتمويل برنامج التغذية المدرسية، وهو برنامج كان يقدم وجبات غداء مجانية لجميع المدارس خلال فترة ما يعرف باسم "الأزمة المالية". وقد بدأت هذه المبادرة بعد أن أجرت وزارة التعليم "الدراسة الاستقصائية للطلاب والتغيب عن المدرسة".

91- وكانت الوجبات المقدمة مصنوعة من 3 مجموعات غذائية أساسية وتشمل أيضاً مشروبات لكل طالب. وفي عام 2014، تولت وزارة التعليم المسؤوليات المالية للبرنامج، وهو مستمر منذ ذلك الحين. وقد تحسن حضور الطلاب شيئاً ما.

92- واستهل قانون المساعدة التعليمية في ناورو لعام 2016 بداية خطة الصندوق الاستئماني لمساعدة التعليم في ناورو. وكلف وزارة التعليم قانونياً بفتح حساب مصرفي لكل طفل مسجل في المدارس لتلقي بدل قدره 5 دولارات أسترالية في اليوم من وقت ابتدائه حتى نهاية المرحلة الثانوية. وكان الغرض من الخطة هو أن تكمل برنامج التغذية المدرسية الذي شهد تحسناً كبيراً في معدل الالتحاق بالمدارس.

93- وفي نيسان/أبريل 2020، عندما أصبحت أنباء جائحة كونفيد-19 أكثر وضوحاً، كان الآباء يترددون في إرسال الأطفال إلى المدارس وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس انخفاضاً حاداً، على الرغم من أن ناورو كانت خالية من حالات كوفيد. وأيدت الجمهورية خطة "العودة إلى المدرسة" التي تتسم بالفعالية.

94- وارتفع معدل حضور الطلاب في المدارس بشكل ملحوظ من 21,64 في المائة في عام 2011 إلى 41,40 في المائة في عام 2019.

95- ويتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة في ناورو معاشاً للعجز. وكان المبلغ الأولي المقدم في الفترة 2015/2014 هو 150 دولاراً أسترالياً لكل أسبوعين ليزيد إلى 200 دولار أسترالي لكل أسبوعين في الفترة 2017/2016، ولا يزال عند هذا الحد حتى الآن[13].

96- وتقدم الجمهورية معاشاً تقاعدياً قدره 250 دولاراً في كل أسبوعين للأشخاص الذين بلغوا سن الستين أو أكثر بموجب نظام المعاشات التقاعدية للمسنين رهناً بكون الشخص يعمل أو عاطلاً عن العمل. فإذا كان المستفيد يعمل، يتوقف معاش المسنين إلى أن يتوقف عن العمل.

97- ويحق لأعضاء البرلمان السابقين الحصول على معاش تقاعدي بموجب قانون المعاشات التقاعدية البرلمانية لعام 2008.

تيسير الزيارات القطرية للمقررين الخاصين والأفرقة العاملة ذات الصلة – التوصيات 85-22 و87-2 و85-34 و85-35

98- التشريع الذي يحكم هذه الزيارات هو قانون امتيازات وحصانات البعثات الخاصة لعام 1976. وقد أُدرِجت أحكام اتفاقية البعثات الخاصة في القوانين المحلية. ولا تزال هناك دعوة دائمة أُعلن عنها في الحوار البناء مع مجلس حقوق الإنسان في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الذي أجري في عام 2015 للترحيب بقيام الأفرقة العاملة والمقررين الخاصين بزيارات قطرية إلى الجمهورية.

99- وترد جميع الدعوات الرسمية وطلبات الزيارة القطرية عن طريق مكتب المعاهدات الدولية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة. وتُحال بعدئذ إلى الإدارات ذات الصلة حيث تُعقَد المشاورات بشأن ضرورة الطلبات وملاءمتها. ونظراً لحجم بلدنا، عادة ما تُعقَد هذه الاجتماعات بشكل عملي مع طائفة أوسع من موظفي القطاعين العام والخاص، مما يصبح مصدراً موضوعياً جداً للمعلومات لأغراض الإبلاغ. والتقارير التي تقدمها الأطراف الثالثة في وسائط الإعلام عن الأنشطة في ناورو لا ترقى في كثير من الأحيان إلى الواقع. وغالباً ما يُصوَّر هذا الواقع بطريقة سلبية للغاية. ولهذا السبب وحده، ترحب ناورو بالمقررين الخاصين.

100- وقد زارت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب ناورو في أيار/مايو 2015. وكان من المقرر أن تقوم بزيارتها ثانية إلى الجمهورية في آذار/مارس 2020. بيد أن إغلاق الحدود الدولية بسبب جائحة كوفيد-19 أدى إلى تأجيل ترتيبات الزيارة، وستخضع جميع طلبات الزيارة لمتطلبات السفر التي تفرضها سياسة "السيطرة والاحتواء" عند الحدود الخاصة بجائحة كوفيد-19.

التماس المساعدة التقنية – التوصيات 85-21 و85-58 و85-59

101- تعرب الجمهورية عن تقديرها للدعم التقني والمساعدة المالية المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية التالية:

(أ) شعبة الملاحة البحرية التابعة لجماعة المحيط الهادئ فيما يتعلق بتعيين الحدود البحرية؛

(ب) المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي زار الجمهورية ممثل لها في نيسان/أبريل 2019 لدعم وضع نظام للإحصاءات والبيانات قائم على حقوق الإنسان؛

(ج) اليونيسيف لمساعدة وحدة حماية الطفل في رفع مستوى مهارات الموظفين المعنيين بحماية الطفل، ورفع مستوى الإجراءات والمهام الخاصة بعنصر رفاه الطفل في الوحدة طوال عام 2017 وحتى عام 2019؛

(د) هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم حلقة عمل القيادة التحويلية لتعزيز اهتمام المرأة بالترشح للانتخابات البرلمانية؛

(هـ) الفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ لصياغة قانون العنف المنزلي في عام 2016 الذي تم تشريعه في أيار/مايو 2017؛ والمشاورات المجتمعية بشأن اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(و) منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار شراكة مع الفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ للقيام ببعثة تحديد النطاق لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛

(ز) شعبة الإحصاءات التابعة لجماعة المحيط الهادئ التي تعمل مع مكتب الإحصاءات على وضع استراتيجية ناورو الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

(ح) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التمويلية التي يقدمها في مشروع "من حافات الجبال إلى الشعب المرجانية".

التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – التوصيات 85-1 و85-2 و85-4 و85-6 و85-8 و85-9 و85-10 و85-11 و85-12 و85-16

102- اعترفت الحكومة بحقوق الهيئات الخيرية في تقديم الخدمات الخيرية. وفي المادة 18 من قانون ضريبة الأعمال لعام 2016، تُعفى من الضريبة المباشرة جميع الأنشطة الخيرية.

103- ونظراً لعدم وجود قوانين لتسجيل الهيئات غير الاعتبارية في معظم مراحل الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت المنظمات غير الحكومية والهيئات ذات الصلة الآن قادرة على تأسيس نفسها من خلال قانون الصناديق الاستئمانية الجديد لعام 2018. وينص القانون نفسه على آليات مختلفة للتسجيل. وقد سن البرلمان الآن قانون تسجيل الجمعيات لعام 2020. وسيتيح ذلك للمنظمات غير الحكومية التي لها أهداف محددة[14] أن تسجل نفسها الآن رسمياً وتعمل. ويسمح أيضاً للمنظمات غير الحكومية الأجنبية بأن تسعى إلى تسجيل الامتثال بموجب القانون لكي تعمل محلياً.

104- ووقعت الجمهورية على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 2001. وقد بذل الفريق العامل المعني بالمعاهدات في عام 2015، بعد الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل الخاص بناورو، جهوداً تدريجية من أجل التصديق عليه وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبروتوكولاتهما الاختيارية. ويجري العمل حالياً من أجل إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

105- وقد أُصدر قانون صندوق النقد الدولي ومؤسسات البنك الدولي لعام 2016 للسماح لناورو باستعادة عضويتها في صندوق النقد الدولي ومنظمة مجموعة البنك الدولي. وقد ارتبطت الحكومة طوعاً بموجب هذا القانون بما يلي:

- اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

106- وفي عام 2018، تم تقييم الجمهورية من حيث امتثالها لمتطلبات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تم في النهاية تصنيف الجمهورية فيها على أنها "ممتثلة إلى حد كبير". وحققت الجمهورية أيضاً الحد الأدنى في مختلف الإصلاحات التشريعية للمجلس الأوروبي المعني بالضرائب. وقد أزيلت الجمهورية الآن من "القائمة السوداء".

107- ومع ذلك، تؤكد الجمهورية التزامها الجاد باحترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع من هم داخل حدودها من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تعديل القوانين والسياسات والإجراءات ذات الصلة[15].

الإفراج عن أعضاء البرلمانات من الاحتجاز والسماح بحرية التعبير من خلال وسائط الإعلام – التوصية 86-15

108- تتعلق هذه التوصية بمسيرة الاحتجاج في مايو/أيار 2015. وارتبط هذا الحادث فيما بعد بحادث وقع في البرلمان ونشبت فيه بعض الاختلافات بين البرلمانيين. وفي العملية البرلمانية العادية بموجب الأوامر الدائمة، تم تعليق بعض الأعضاء بصورة قانونية؛ سكوتي ضد كيكي NRSC 7 [2014] (11 كانون الأول/ديسمبر 2014).

109- وتحولت المظاهرة إلى أعمال شغب ثم إلى أنشطة عنيفة. ووُجهت إلى 19 شخصاً تهمة الحادث المعروف باسم قضية الـ 19 في ناورو[16].

110- ووُجهت التهم أيضاً إلى ثلاثة أعضاء من البرلمان وحوكموا. وخلال المحاكمة، توفي أحد الأشخاص وهرب آخر إلى أستراليا. وفي عام 2020، أُدين عضو البرلمان المتبقي وقضى مدة عقوبته التي بلغت 9 أشهر في مركز ناورو الإصلاحي.

111- وعلى الرغم من الخلافات التي أحاطت بالقضية، فقد حوكم المتهمون في نهاية المطاف وقضوا مدة سجنهم. وقد كان من حقهم أيضاً وحصلوا بالفعل على إسقاط ثلث جميع الأحكام الصادرة نظراً لحسن سلوكهم في المركز. ولم يستأنف أي من المدانين القرار أمام محكمة الاستئناف في ناورو.

تعزيز حرية التعبير وتكوين الجمعيات ودعم التمثيل السياسي - التوصية 86-17

حرية التعبير وتكوين الجمعيات

112- يخول الجزء الثاني من المادة 12 والمادة 13 من الدستور كل شخص في ناورو الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وتُنفذ هذه الحقوق والحريات الأساسية، من بين أمور أخرى، بموجب المادة 14.

113- وبعد نشر منشور صريح حول اغتصاب جماعي تم تحميله من خلال مجموعة سرية على فيسبوك، فُرِض في عام 2015 حظر على فيسبوك أجبر مستعمليه في ناورو على استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة من أجل الوصول إلى حساباتهم على فيسبوك.

114- وفي عام 2018، بعد بدء سريان مختلف الأحكام القانونية الجديدة، بما في ذلك إنفاذ قانون الجرائم السيبرانية لعام 2015، قررت الحكومة السماح بالوصول إلى فيسبوك مرة أخرى. ولتجنب الشك، كان بإمكان الناس الوصول إلى فيسبوك في جميع الأوقات خلال الفترة من 2015 إلى 2018 على الرغم من القيود الرسمية المفروضة على استخدامه. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل واصلوا الإعراب عن آرائهم التي تشمل توجيه انتقادات للحكومة والوزراء، بمن فيهم أعضاء البرلمان والموظفون العموميون وغيرهم من شاغلي المناصب.

دعم التمثيل السياسي

115- أُنشئت اللجنة الانتخابية (اللجنة) بموجب الجزء الثاني من المادة 1 من قانون الانتخابات لعام 2016. ويضمن ذلك عملية انتخابية مستقلة تقودها مفوضة الانتخابات وموظفوها.

116- ووفقاً لاستراتيجية الاتصالات التي وضعتها اللجنة الانتخابية، يتعين على المفوضية أن تثقف الناخبين بشأن حقوق الناخبين وإجراءات الترشيح. وهذا برنامج فعال ومستمر خلال فترة الانتخابات العامة أو الفرعية.

117- وقد أجرت الجمهورية انتخابين عامين وانتخابين فرعيين بعد الاستعراض الأخير. وفي الانتخابات العامة لعام 2016، دعت اللجنة الانتخابية كلاً من منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة الكومنولث إلى مراقبة سير الانتخابات وتقديم تقرير عنها. وقُدِّمت إلى اللجنة 15 توصية لم يكن أي منها بشأن أي مخالفة خاصة في العملية الانتخابية أو في الانتخابات نفسها.

118- وفي الانتخابات العامة الأخيرة في عام 2019، لم يُقدَّم إلى المحكمة أي التماس انتخابي للطعن في نتائج الانتخابات. وهذا مؤشر على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد حل 9 أعضاء جدد في البرلمان محل عدة وزراء وأعضاء التجمّع. وخسر الانتخابات أيضاً الرئيس الحاكم. وقد أرسى ذلك استقلال اللجنة الانتخابية وعدم تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات.

تعزيز المساواة بين الجنسين – التوصية 86-5

119- تشكل المساواة بين الجنسين ممارسة اعتيادية في الجمهورية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع تنقيح القوانين وتوحيدها تحت قيادة وزارة العدل ومراقبة الحدود. ومن بين التغييرات التي يجري إدخالها إدراج لغة محايدة من حيث نوع الجنس.

120- وفي الخدمة العامة، يتألف الموظفون البالغ عددهم 371 1 موظفاً من 782 أنثى و589 ذكراً. ولا توجد فروق في الأجر بين الموظفين والموظفات. وتنص المادة 7(ج) من قانون الخدمة العامة لعام 2016 على خلو الخدمة العامة من التمييز[17].

121- وقد أقرت الأعراف التقليدية في ناورو دائماً بأهمية تراثها الأمومي حيث تكون الابنة الكبرى هي الوصي على أراضي الأسرة، وتحدد الهوية القبلية القبيلة التي تنتمي إليها الأم.

122- وفي العصر الحديث، لم يكن هناك تمييز بين المرأة والرجل في ممارسات اجتماعية يُعتبر فيها أحدهما أعلى درجة من الآخر. وهناك أماكن لا يسمح فيها بالمشاركة إلا للنساء أو الرجال بسبب بعض المعتقدات الثقافية، مثلاً لا يجوز إلا للرجال استعمال أراضي ترويض طيور الفرقاطة في حين لا تجوز صناعة بعض الأدوية العشبية إلا للنساء. وهذه معتقدات ثقافية غير مؤذية ليس لها آثار سلبية على المساواة بين الجنسين، بل لها بالأحرى أهمية تاريخية بالنسبة للهوية الناوروية.

جيم- التوصيات المُعلَّقَة

التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري – التوصيات 85-7 و85-8 و85-10 و85-16 و85-18 و85-11 و85-12 و85-13 و85-14

123- في خضم الأولويات المتنافسة للجمهورية ومع وضع الاختصاصات الجديدة للفريق العامل المعني بالمعاهدات وكذلك استقرار الإدارة الحكومية الجديدة، لا توجد مخاوف بشأن التصديق على معاهدات جديدة. غير أنه يجب النظر ملياً في مدى الحاجة إلى تنفيذ هذه الاتفاقيات والهيكل الإداري المتاح لذلك.

124- ومن المهم ملاحظة أن الجمهورية جرّمت التمييز العنصري كما هو واضح في *المادة 267(2)(ح) من قانون الجرائم لعام 2016* التي تنص على *"**الجرائم ضد الإنسانية**"* باعتبارها من بين جرائم أخرى[18]، وكذلك في *المادة 267(2)(ط)*[19].

125- وبالإضافة إلى ذلك، تحدد *المادة 267(2)(ي)* جريمة الفصل العنصري على أنها جريمة ضد الإنسانية[20].

إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان – التوصيتان 85-28 و85-29

126- في عام 2017، عقب *التشاور حول الحكم الرشيد وحقوق الإنسان مع أعضاء برلمان ناورو*، الذي تم بتيسير من الفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، طلبت الجمهورية رسمياً مساعدة تقنية للبدء في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

127- وقد بدأت الجمهورية العمل على إنشاء معهد حقوق الإنسان المطلوب بموجب المبادئ المتعلقة *بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)* في عام 2018. ويُعتزم إنشاء

لجنة وطنية لحقوق الإنسان في إطار مشروع قانون للجنة حقوق الإنسان. وتشمل مهمة اللجنة أيضاً آلية وقائية وطنية بموجب *اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*. وسيعمل هذا المشروع جنباً إلى جنب مع قانون مدونة القيادات لعام 2016 للنهوض بالحوكمة وحقوق الإنسان في الجمهورية.

128- وقد أجرى الفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ دراسة لتحديد النطاق لإجراء مشاورات على الصعيد الوطني بشأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع الوكالات الرئيسية وأعضاء المجتمع المحلي وقادة المنظمات الدينية.

إنشاء آلية وقائية وطنية – التوصية 85-32

129- يُدرج مشروع قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الآلية الوقائية الوطنية في مهام اللجنة، حيث يتعين عليها رصد جميع أماكن الاحتجاز مثل مركز ناورو الإصلاحي وخلايا الاحتجاز في المحطة المركزية التابعة لقوة الشرطة الوطنية عن طريق إجراء عمليات تفتيش وزيارات. وتتمتع الآلية بصلاحيات إسداء المشورة للإدارات بشأن ما ينشأ من شواغل.

إلغاء عقوبة الإعدام – التوصيتان 85-5 و87-9

130- تم النظر في هذه التوصية في ضوء الصعوبات التي تعترض تعديل الدستور فيما يتعلق بالجزء الثاني. بيد أن هذا لم يمنع الحكومة من سن قوانين لا تتضمن صراحةً "عقوبة الإعدام".

131- وعقوبة جريمة الخيانة أو الفتنة هي السجن مدى الحياة. وعقوبة القتل غير المتعمد أو القتل المتعمد أيضاً هي السجن مدى الحياة.

132- *والمادة 4(1)* جزء من الجدول الخامس الذي لا يمكن تعديله أو إلغائه إلا من خلال استفتاء دستوري وفقاً للمادة 84.

التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها – التوصية 85-15

133- تنظر الجمهورية حالياً في التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ومع ذلك، فإن الإبادة الجماعية جريمة منصوص عليها في المادة 266(1) من قانون الجرائم لعام 2016[(21)]. وتعرف الإبادة الجماعية المادة 266(2)[(22)].

التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية – التوصيتان 85-19 و85-17

134- الجمهورية دولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وهي تؤكد من جديد التزامها بهما. وقد أُدرِجت أحكام هاتين الاتفاقيتين ضمن قوانينها المحلية. وهي تركز على تنفيذ الاتفاقيات الرئيسية ولا يزال يتعين عليها إحراز تقدم في الانضمام إلى بروتوكولاتهما الاختيارية. وعلى الرغم من أنها أعلنت تأييدها للتوصيات التي تدعو إلى ذلك، فإن عليها أن تكفل أولاً وقبل كل شيء أن يكون الهيكل الإداري متاحاً حتى تكون هناك وسيلة لتنفيذ البروتوكولات الاختيارية.

الحد من مخاطر الرعاية الصحية المادية والبيئية المرتبطة بتعدين الفوسفات – التوصية 86-53

تعدين الفوسفات

135- شركة رونفوس هي المؤسسة العامة التي تيسر تعدين الفوسفات في الجمهورية. وقد أُنشئت بموجب المادة 6 من قانون شركة رونفوس لعام 2005. ويتمثل أحد أهداف الشركة في الحفاظ على صناعة الفوسفات وتشغيلها في ناورو بطريقة آمنة وفعالة ومربحة على النحو المبين في المادة 9(2) من القانون.

إعادة تأهيل الأراضي

136- تأسست شركة ناورو لإعادة التأهيل بموجب المادة 3(1) من قانون شركة ناورو لإعادة التأهيل لعام 2011. وتتمثل مهمتها في تنسيق مشاريع إعادة تأهيل وتطوير أراضي الفوسفات والأراضي غير المستغلَّة حسب توجيهات الوزير وتعزيز هذه المشاريع والمشاركة فيها وتحديدها وبدئها وتنفيذها.

137- وتقوم شركة ناورو لإعادة التأهيل بوضع إطار يركز فقط على جهود إعادة تأهيل الأراضي من خلال تضمين خطتها إجراء تقييمات لقابلية التأثر وإنشاء مكان لنقل سكان ناورو الذين يعيشون في مناطق عالية المخاطر إلى مواقع أكثر أمناً وأكثر قابلية للعيش.

138- وتعمل الشركة مع جماعة المحيط الهادئ في مشروع الأراضي العليا لإجراء دراسة جدوى في نقل الهياكل الأساسية الحيوية. وستُقدَّم عملية نمذجة ودراسة عن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يحدث في ناورو من أجل تبرير الحاجة إلى نقل المباني الأساسية وإصلاح مواقع معينة.

إدارة النفايات

139- تتولى شركة ناورو لإعادة التأهيل زمام المبادرة لإحراز تقدم في إجراءات السلامة المتعلقة بقضايا إدارة النفايات المعقدة مثل ضمان ما يكفي من التدريب على السلامة ومعدات الحماية الشخصية لمعالجة الأسبستوس والسيطرة على حرائق مواقع النفايات التي تحدث بسبب الإنتاج الذاتي للميثان الذي يتفاعل مع الحرارة الشديدة ويتسبب في اندلاع الحرائق بشكل عفوي.

140- وقد وضعت وزارة التجارة والصناعة والبيئة سياسات لإدارة النفايات من أجل الفصل بين النفايات وأدرجت أحكاماً تتعلق بإدارة النفايات في مشروع قانون الإدارة البيئية وتغير المناخ.

الوصول المعقول للأشخاص ذوي الإعاقة – التوصية 85-51

141- مع إنشاء الإدارة الجديدة للأشخاص ذوي الإعاقة في حزيران/يونيه 2020، ستُبذل جهود مركزية في تنفيذ *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة* إلى جانب *السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة*. وهي إدارة لا تزال حديثة وتمر الآن بالمراحل الأولية المتمثلة في إنشاء الهياكل الأساسية ووضع السياسات والإطار القانوني.

142- وتدرك الجمهورية أن المشكلة الرئيسية المتعلقة بالعمل حول الإعاقة تتمثل في محدودية القدرات والخبرات التقنية اللازمة لدعمها. ومع ذلك، هناك خطط قادمة تتضمن مناقشات مع وزارة الهياكل الأساسية لإدراج تصاميم وصول ذوي الإعاقة في هندسة المباني العامة.

143- وترد تفاصيل عن خصائص تقدم الجهود التي تبذلها الجمهورية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد في التقرير الأولي للدولة عن *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*.

ثالثاً- حالة تنفيذ التعهدات الطوعية

144- لم تقدم جمهورية ناورو أي تعهدات طوعية في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

رابعاً- القضـــايا الجديدة والقضـــايا الناشـــئة، بما في ذلك أوجه التقدم المحرز والتحديات القائمة في هذا الصدد

145- مع تفشـي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تواجه الجمهورية العديد من التحديات التي تتأثر بسياسات تقييد الحدود التي شهدت:

(أ) إعادة العديد من الموظفين المغتربين إلى بلدانهم الأصـــلية، مما أجبر مرة أخرى الخدمات العامة، مثل المدارس والمستشفيات، على العمل بأعداد ناقصة من الموظفين؛

(ب) فرض تقييد عام على حرية التنقل، مما أدى إلى تقييد زيارة الأسر في الخارج؛

(ج) إعادة العديد من سكان ناورو الذين يدرسون في المرحلة الجامعية من تايوان وأستراليا وفيجي ونيوزيلندا.

146- ولا شـك أن تغير المناخ من أبرز التهديدات التي تواجهها منطقة المحيط الهادئ بأسـرها والتي تؤثر على كل بلد من بلدان جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك ناورو. ويختلف هذا الأثر ويتســبب في ظهور قضايا ناشئة ستتفاقم مع مرور الوقت مثل:

(أ) زيادة تكرار حوادث المد والجزر العملاقة التي تؤثر على المناطق السكنية الساحلية؛

(ب) زيادة درجة حرارة الطقس، مما يؤثر على الحياة البحرية والبرية على حد ســـواء التي تؤثر بدورها على الأمن الغذائي؛

(ج) زيادة تواتر مواســم الجفاف التي تؤثر ســلباً على صــحة التربة وتزيد من خطر ندرة المياه العذبة مما يضعف القدرات الزراعية وإمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة والآمنة.

خامساً- التحديات التي تتطلب دعماً من المجتمع الدولي

147- إن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مسألة رئيسية تتطلب دعماً تقنياً من المجتمع الدولي لأن هناك عدداً محدوداً جداً من الخبراء على صـعيد السياسات وعلى الصـعيد العملي في مجال الإعاقة في ناورو. والمساعدة مطلوبة في مجال تطوير الهياكل الأساسية وكذلك في مجال الموارد البشرية.

Notes

[1] (a) Both the CRC and CEDAW have been domesticated in our laws in the form of the *Child Protection and Welfare Act 2016* and the *Domestic Violence and Family Protection Act 2016*.
(b) The age of criminal responsibility has gone up to 10 years from 7 years under Section 43, *Crimes Act 2016*. A child under the age of 10 years does not have the capacity to commit crimes. In case of a child between the ages of 10 to 14 years, the burden is on the prosecution to establish that the child had the knowledge that his or her conduct was wrong in law. It is a question of fact for the prosecution to establish the *doli incapax*. This position has been confirmed by the Nauru Supreme Court in the case of *Republic v RD, CR18/2018* (Annex 5).
(c) To formulate comprehensive policies on child rights with the inclusion of children in consultations *via* CRC awareness programs organised and conducted by the Child Protection Unit.
(d) To develop a coordinating mechanism known as the *Home Affairs Inter-Agency* for all activities relating to the implementation of the CRC amongst others that is chaired by the Director of CPU.

(e) The CRC RIP was completed in July 2017 with a life time of 3 years to allocate adequate budgetary resources and put in place appropriate processes such as the funding of the CRC RIP by the Alcohol Hypothecation Import Duty.
(f) To improve data collection and management system by working with the *Pacific Community (SPC)* in creating the *Nauru Strategy for the Development of Statistics (NSDS)*.
(g) To coordinate dissemination, awareness-raising and training of child protection and the principles of the CRC through the CPU community and key stakeholder awareness programs.
(h) the *Births, Deaths and Marriages Registration Act 2017* repealed the colonial *Births, Deaths and Marriages Act 1957* by increasing the statutory marriageable age for females from 16 to 18 years, which is the majority age of a person in the Republic as well as the CRC.
(i) Women in Business' group formed informally to advance the interests of women in business.

[2] Since July 2017 until 2019, 15 Safety Orders were served by DVU. 7 Protection Orders have been issued to respondents and 7 couples were ordered by the court to undergo mandatory counselling. These statistics have significantly increased indicating the growing awareness of the victim support services that is provided under the Act. It shows the advancement of access to justice for survivors of domestic violence and that the legal framework in place is effective.

[3] In the year 2019 alone, reports received by the Nauru Police Force (NPF) were 67 domestic assaults, 4 indecent assault and 1 of rape. The awareness program conducted by the various agencies is encouraging in that victims of crime are more willing to assert their rights by complaining to authorities.

[4] *Crimes Amendment Act 2020* and *Bail Amendment Act 2020*.

[5] Recommendation 12 put forth by the Observer Team of the 2016 General Elections included the following:
Taking into consideration the inherent cultural and attitudinal barrier to women's participation in politics that are exacerbated by stringent legislative requirements that saw only 3 women candidates in the 2016 General Elections, that:
(a) The Government undertakes more programmes to raise awareness amongst the general public of the importance of the representation of Women in Parliament; and
(b) The candidacy fee is reduced or removed for women.

[6] The *Tomano Declaration* consisted of the following outcomes:
(a) participate in, and have access to all technical assistance available with regional and international organisations and bodies for issues related to women and girls;
(b) social inclusion, youth and cultural development for a socially inclusive framework;
(c) maximum capacity building for DVU and the Victim Support Services (VSS);
(d) wider dissemination on materials relating to VSS;
(e) call for action to establish a juvenile detention center for juvenile offenders separate from the Correctional Services;
(f) continuous support for efforts on *Ending Violence Against Women and Children (EVAWC)*, gender equality and gender mainstreaming;
(g) promotion of financial literacy and financial inclusion; and
(h) to commence a pilot program on Gender Responsive Budgeting.

[7] With effect from 2013, a total of 228 travel documents for refugees were issued by the Passports Section. Additionally, 35 Certificates of Identities for transferees 'asylum seekers' were issued for medical or other purposes. The travel documents allow the transferee population to depart and enter the Republic at any time. However, the non-travelling of the transferee population was not, due to any travel restrictions of the Republic, but other countries were not giving any forms of visa including visitors' visa. The only country which gave visa for the entry of refugees was Fiji.

[8] *Republic v Jaden Adun Supreme Court Criminal Case No.16/17.*

[9] To date, the total number of AVR's stand at 47 asylum seekers; 46 from Nauru and 1 from Australia while on temporary transfer and 17 refugees; 13 from Nauru and 4 from Australia while on temporary transfer. There have been 64 in total who have returned to their countries of origin *via* AVR.

[10] *The judicial power and authority of the Republic is vested in the Court of Appeal, Supreme Court, District Court and in such other courts or tribunals as are created by law.*

[11] *Part 9*, of the *Supreme Court Act 2018*.

[12] A few examples of the implementation of the *NSDS* by various departments of the Republic:
(a) As part of implementing *Priority Area 2 – Social and Community Sector, Key Outcome 11 – Traditional Leadership and Culture* the Language Division of the Department of Home Affairs is working with the Department of Education to achieve the policy objective of increasing the number of schools that have introduced the teaching of the Nauruan language. This has begun with the move to revive the Nauruan dictionary and saw the establishment of the Nauruan Language Committee.
(b) At the primary and secondary schools as well as the Able Disabled Center for Learning there are live kitchen gardens for children to plant and harvest vegetables and fruit trees. These are then used as ingredients for cooking classes or are sold at school market days. This is part of adapting

food security and entrepreneurship into the school curriculum so that the realization of the importance of livelihood is part of growing up and is engrained for the future generations. This is one of the inputs of the Department of Education in facilitating *Priority Area – Economics, Key Outcome 2 – Increased level of domestic agricultural production aimed at addressing food security and healthy livelihoods.*

(c) One of the policy objectives under *Priority Area 2 – Social and Community Sector* is the percentage of population at risk of developing NCD's to decline. The health statistics of the Republic is one of the highest in the Pacific Region in regards to non-communicable diseases (NCD's) such as diabetes and hypertension. Public Health Unit of the Department of Health and Medical Services (DHMS) is responsible for running effective campaigns on health promotion and healthy foods such as the *'Food for thought' Campaign* which educates communities on healthy eating for better living. It consists of the following activities:

(i) *'Kick the Habit'* which is an advocacy program against smoking. It includes the provision of free nicotine patches and weekly group meetings for smokers wanting to stop smoking. Essay and poster competitions are held at all school levels on the subject of smoke-free families and households.

(ii) The coordination of the Weight loss program which involves exercise schedules with the incorporation of healthy meal plans to demotivate dieters from crash dieting.

(iii) Working with the Department of Sports in *'Auskick'* which is an Australian football program for children under the age of 11 of both genders teaching them football skills and the importance of staying fit and healthy.

(d) *Key Outcome 10* of the same Priority Area indicates *enhanced quality of life through sports*. The U11 and U14 Program is an extra-curricular Australian football activity for boys under the age of 11 and 14 that is run by the Department of Sports and the Department of Education. A pre-requisite to joining the Program is regular attendance at school that is monitored by the coordinators. This addresses the issue of less boys than girls attending school.

(e) The health services that is provided by the Republic is free. Home to home medical treatment is available at request as part of the 'Home-visiting Program' by the DHMS. This is conducted for the elderly and the able-disabled who are physically unable to travel to the hospital on their own. This complements the policy objective of increasing life expectancy.

(f) To decrease under 5 mortalities (DHS – 44/1000) and infant mortality rate (DHS – 38/1000), the Post-Natal Clinic of the Public Health Unit conducts house visits to families who have babies that have registered at the Clinic but have not been turning up for follow-up immunizations. This is with the understanding that some families do not have transport or have lost track of immunization dates for their child.

[13] AUD272, 900 was earmarked for the disability allowance in 2014/2015 but the actual expense was AUD690, 730. At the early stages of the pension, there was significant underestimation of the numbers of eligible persons with disability that forced a 242% increase of the budgetary allocation to an average of AUD859, 680. The average expenditure throughout 2015/2016 to 2018/2019 has remained around AUD822, 058. At current, budgetary allocation is at AUD884, 000.

[14] Associations eligible for registration

(1) An association is eligible to be registered under this Act if it has at least 7 members, formed and carried on for a lawful purpose and is established for:

(a) educational, charitable, religious or benevolent purposes;
(b) promoting or encouraging literature, science or the arts;
(c) promoting or encouraging environmental protection or climate change adaptation activities;
(d) the conservation of resources or preserving any part of the environment, historic or cultural heritage of the Republic;
(e) the purpose of sports, recreation, amusement or local or international federation or affiliation of such sports, recreation, amusement bodies;
(f) establishing, carrying on, or improving a community social or cultural centre to promote the interests of the local community;
(g) providing medical treatment or attention or promoting the interests of persons who suffer from particular physical, mental or intellectual impairment or condition;
(h) collective organisation to promote common interests of persons who are engaged in or interested in particular business, trade or industry;
(i) promotion of the welfare of flora and fauna;
(j) promoting and advancing patriotism and national consciousness putting the Republic's interests first;
(k) promoting and advancing the employment, skills, welfare and interests of women or youths;
(l) promoting programs or activities for sustainable human development and future generations observing the principles of equity, cooperation and solidarity; or
(m) any other purposes which may be approved by the Minister.

(2) An ***international civil society***, federation of any association or associated organisations registered

in a foreign jurisdiction are eligible associations which may register and obtain a certificate of compliance under Section 30.
http://ronlaw.gov.nr/nauru_lpms/files/acts/301652f929d3cb35d083312e93babd70.pdf

[15] Significant law reform relating to ICCPR and ICESCR are as follows:
(a) repealing the *Public Service Act 1998* with the *Public Service Act 2016* whereby through its subsequent amendments, public servants opting to stand for parliamentary elections would thenceforth resign 5 days from the gazettal of the writ of date of elections rather than 3 months prior.
(b) along with that, 2 weeks paternity leave is now afforded to fathers.
(c) adopting parents are entitled to the same amount of maternity and paternity leave.
(d) improving access to public services by building capacity of public servants through relevant training in-country and abroad via AusAid and NZAid sponsored scholarships as well as Government funded short term training modules.
(e) upgrading the general election processes so that it is more inclusive for people with disabilities and the elderly by availing a mobile polling booth that conducts house to house voting;
(f) enactment of the *Leadership Code Act, 2016* that is yet to be operationalised with the establishment of the Ombudsman's Office. Advertisements were publicized internationally and nationally but due to technical issues relating to the logistics of the post, recruitment was postponed to later date. Assistance is needed in implementing the Act including the appointment of an Ombudsman.
(g) the Hospital Upgrade Project saw the completion of the renovation to the Republic of Nauru (RON) Hospital in 2018, offering enhanced access to quality health services. Moreover, there are now a significant number of qualified local doctors, nurses and other certified clinicians such as a physiotherapist, a radiologist and 3 dentists.

[16] http://www.paclii.org/cgi-bin/sinodisp/nr/cases/NRSC/2019/47.html?stem=&synonyms=&query=Mathew%20Batsiua

[17] In *Section 8(c)* of the *Public Service Act 2016*, *'every Employee of the public service must treat everyone with respect and courtesy, and without coercion, harassment or discrimination of any kind.*

[18] *'…persecution against any identifiable group or collectively on political, racial, national, ethnic, cultural, religious, gender or other grounds that are universally recognized as impermissible under international law, in connection with any act referred to in this subsection or any crime within the jurisdiction of the Court…'*

[19] *'…enforced disappearance of persons…'* which is defined in *Section 267(3)(c)* as *the arrest, detention or abduction of persons by, or with the authorization, support or acquiescence of, a State or a political organization, followed by a refusal to acknowledge that deprivation of freedom or to give information on the fate or whereabouts of those persons, with the intention of removing them from the protection of the law for a prolonged period of time.'*

[20] *Section 267(2(j) - inhumane acts of a character similar to those referred to in Subsection (2), committed in the context of an institutionalization regime or systematic oppression and domination by one racial group over any other racial group or groups and committed with the intention of maintaining that regime.*

[21] *'A person commits an offence if the person engages in an act of genocide. Penalty: Life Imprisonment'*

[22] *'Genocide means any of the following acts committed with the intent to destroy, in whole or in part, a national, ethnical, racial or religious group, as such:*
(a) Killing members of the group;
(b) Causing serious bodily or mental harm to members of the group;
(c) Deliberately inflicting on the group conditions of life calculated to bring about its physical destruction in whole or in part;
(d) Imposing measures intended to prevent births within the group;
(e) Forcibly transferring children of the group to another group.